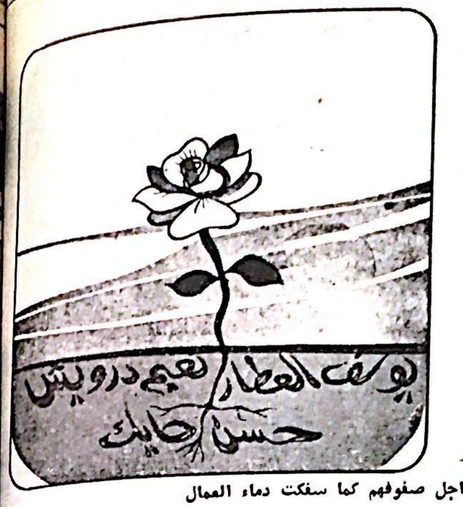

دماء المزارعين سفكت لانهم ناضلوا من اجل صفوفهم كما سفكت دماء العمال

سنوات طويلة من النضال ضد حكم شركة الريجي الاحتكارية

الاسعار اذن غير ثابتة ، وتتحكم بها الشفاعات والوساطات فيتراوح سعر الكلغ بين ٢٠٠ قرشا ـ ٦٠٠ قرشا ، والشركة مع ذلك لا تتمسك بالاسعار التي وضعتها لانواع التبغ اي ليرتين ، و ٥ ليرات ، و ٦ ليرات ، للتنوه ، والصليبة والجيد . فتسرق من حصة المزارع لتعطي الاقطاعيين والازلام والمحاسيب . فكيف يتم ذلك .

وكما قلنا يتم جمع التبغ في اكياس خاصة ، اي في « طرود » وكل « طرد » منها يحوي ٢٥ كيلوغرام ، ليتم تسليمه للشركة بهذا الشكل . فهذه الكمية لا تحسب كلها من صنف واحد من التبغ . بل تقوم الشركة بتقييم هذه الكمية الى انواع التبغ المتعددة ليصبح معدل وسط سعر الكيلوغرام ٣٥٠ قرشا ... فتحسب من « الطرد » :

٤ كيلوغرام جيد ، الكيلو بسعر ٦ ليرات
و٥ كيلوغرام وسط ، الكيلو بسعر ٥ ليرات
و١٠ كيلو غرام متدني ، الكيلو بسعر ٢ ليرة .

وباقي الكمية « عديم » النفع ، للحرق ، حيث لا يتم تسليمها للشركة ، فتحرق او تتلف ، هذا بالنسبة للمزارعين الصغار ، اما اسعار الاقطاعيين والازلام والبكوات ، فتختلف ، اذ يحسب لهم « عديم النفع » باسعار التبغ الجيد ، ولذلك يقوم بعض من هؤلاء بشراء الكميات ، عديمة النفع ، من المزارعين الذين لا « ظهر » لهم ، باسعار رمزية ، ليبيعونها للشركة بالاسعار التي يريدونها .

كيف يخسر
المزارع ؟

تتبين خسارة المزارع بشكل واضح لدى القيام بحساب بسيط لتكاليف الدونم الواحد ، فما هي هذه التكاليف ؟
كلفة الدونم الواحد :

- يحتاج الدونم الواحد ١٦ الف شتلة بسعر ٥٠ ليرة
- ضمان دونم الارض ٥٠ ليرة
- فلاحة الارض ٦٠ ليرة
- كيماوي وادوية ٧٠ ليرة (١٠٠ كلغ ، نتروفوسكا)
- اجرة عمال : ٣٠ ليرة زراعة شتل
  ٣٠ ليرة عامل قطف
  ٤٠ ليرة تبسيط
- ١٥ ليرة اجرة نقل ماء

فينتج عن هذا ، ان معدل وسط تكلفة الدونم الواحد ٣٤٥ ليرة ، يضاف الى هذا المبلغ ٢٠٠ ليرة بدل ضمان رخصة تبغ للمزارع الذي لا يملك الرخصة ، وكثيرون هم المزارعون الذين يستاجرون الرخص ، لان انتاج دونم واحد او دونمين لا يساوي اي شيء ولا يسد حاجة الكثيرين منهم. فتصبح تكاليف الدونم الواحد ٣٤٥+٢٠٠=٥٤٥ ليرة .

وبالمقياس لمردودية الدونم الواحد تظهر الخسارة الفادحة فالزارع بهذه الحالة يعمل لصالح شركة الريجي بالمجان . فكيف لا تدفعه هذه الظروف للتحرك والنضال !!

ان دونم الدخان الواحد يعطي معدل وسط ١٢٥ كيلوغرام تبغ ، يبلغ سعرها حسب تسعيرة الدخان التي حددناها ٤٤٧٫٥ ليرة .

اي ان المزارع الذي لا يملك رخصة تكون النتيجة له الخسارة ، والارهاق والتعب بدون ثمن . وحيث ان الـ٧٦ بالمئة من المزارعين يملكون رخص دونمين ارض يكون مردود الارض عليهم ٨٩٥ ليرة سنويا ...

واذا فرضنا ان معدل وسط العائلات ٤ افراد يكون مدخول الواحد منهم سنويا ٢٢٣ ليرة ، وهذا المبلغ لا يكفي ثمن بنزين فقط لاحدى سيارات احد المسؤولين .. فهل

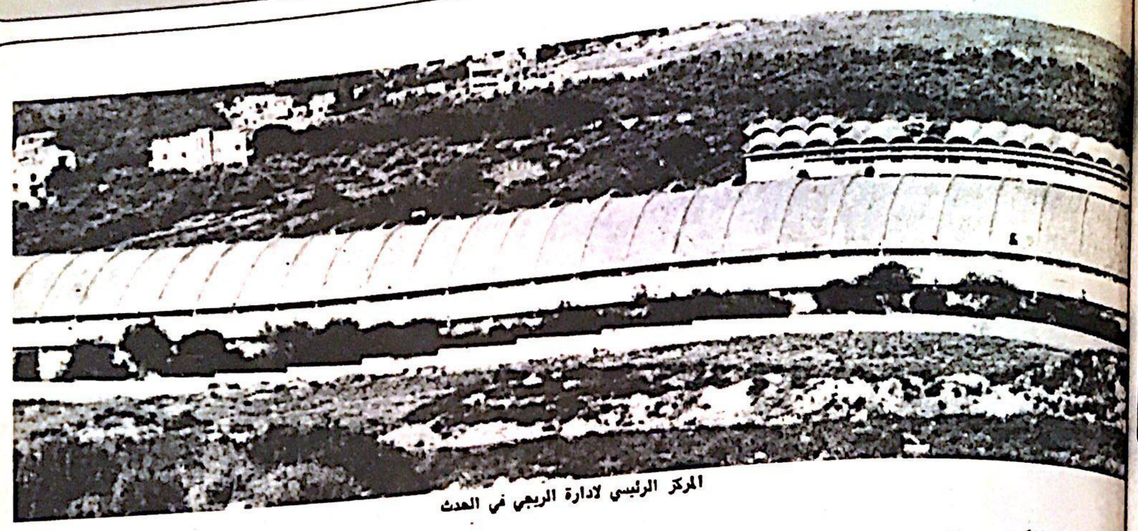

المركز الرئيسي لادارة الريجي في الحدث

هذا يكفي لان يضمن المزارع حياته وبقاءه من خلال هذا المردود الضعيف جدا ، وكيف لا يتحرك ويناضل من اجل تغيير هذا الوضع المزري .؟

ان المزارع الذي يعمل طوال العام ولا يستطيع تأمين معيشته ، لا بد ان ينتفض ويتحرك من اجل استبدال هذا الواقع .. وهذا الذي حدث !!!

نضال العمال والمزارعين
ضد عسف الشركة الاحتكارية !

ان سجل شركة الريجي حافل بالاضطهاد والحرمان والاستغلال وحافل ايضا بالتآمر على حياة المزارعين المضطهدين ، كما انه حافل بالتآمر على القضايا الوطنية . ولذلك كان النضال منذ كانت هذه الشركة ، نضال المزارعين ونضال عمال شركة الريجي . نضال من اجل الغاء امتياز الشركة الاحتكارية ، ونضال من اجل توسيع الرقعة الزراعية ونضال من اجل تحسين الاسعار ، وتقسيم سليم للرخص، على ان تشمل فقط العاملين في هذه الزراعة . ونضال من اجل اداة نقابية تضم كافة مزارعي التبغ في لبنان . اداة تكون قادرة على انتزاع حقوق العمال وقادرة على تمثيلهم .

ففي العام ١٩٢٩ قامت الجماهير في سوريا ولبنان تطالب بانقاذ البلاد من هذه الشركة وبعدم تجديد الامتياز لها ، لما كانت تمثل من صور الطش والاستبداد والاحتكار . ويومها وبسبب الفضبة الجماهيرية العارمة ، الغي تجديد امتياز حصر التبغ من هذه الشركة وبالتالي الغي نظام الاحتكار ، واستبدل ـ بنظام البندرول ـ الذي يعني حرية زراعة وصناعة وتجارة التبغ لقاء علم وخبر يقدم الى وزارة المالية ، لقاء وضع تحفظ عليه .

وقد ساهمت نقابة عمال التبغ التي اسست في بكفيا في العام ١٩٢٣ بالنضال الذي استهدف ضرب الاحتكار المتمثل بامتياز شركة الريجي ...

وفي عام ١٩٢٥ ، وحين حصلت شركة فرنسية على امتياز ـ جديد ـ لزراعة وتسويق التبغ في الاراضي الخاضعة للانتداب ، قوبل هذا الاجراء بمعارضة شديدة من المزارعين الذين استفادوا من فترة الزراعة الحرة (البندرول) ، حتى وصلت هذه المعارضة الى حد الاشتباكات المسلحة مع ممثلي هذه الادارة في بنت جبيل سقط بنتيجتها عدد من القتلى والجرحى من بين صفوف المزارعين ، كما حدثت اضرابات ومظاهرات في مناطق اخرى خاصة النبطية . وكانت هذه الاشتباكات والاضرابات نتيجة حتمية لما قامت به الشركة من تحديد لزراعة التبغ واتلاف لمساحات من الزروعات ، ومن اعمال لم تكن تهدف سوى مصلحتها الذاتية ومصلحة السلطة المنتدبة .

وكثيرا ما التحمت الطبقة العاملة في المدن مع نضال المزارعين ، ليقفوا صفا واحدا في وجه العدو المشترك ، المتمثل بالاحتكار . وهذا الذي حصل بالنسبة للعاملة وردة بطرس ابراهيم ، وهي احدى عاملات شركة الريجي ، حيث قتلت وهي تطالب الى جانب رفاقها بحقوقهم المشروعة في عام ١٩٤٦ .

ولم يتوقف نضال المزارعين الهادف لاسترجاع امتياز الشركة، والغاء عملية الاحتكار القائمة . فمنذ اطلالة العام ١٩٥٠ ، وهو العام الذي يمكن السلطة استعادة الامتياز من الشركة (حسب الاتفاقية المبرمة) ، هبت الجماهير اللبنانية لدعم مزارعي التبغ الذين رفعوا اصواتهم مطالبين الدولة باستعادة الامتياز . لكن الدولة سكتت عن الشركة ، لتستمر في نهب خيرات المزارعين ولتواصل امتصاص عرقهم ودمائهم .

واستمر نضال المزارعين ، مع استمرار التجديد لهذه الشركة ومع استمرار نهبها للمزارعين ونهب انعابهم . فمنذ سقوط وردة بطرس